الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

6 **جماد الثانى** 1436 –26 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

"القرافي" تدعو إلى تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق ومحاسبة المتسبّب "حقوق الإنسان" تستنكر ضبط "لحوم وادي الفرع" بسكن العمال

المصدر: جريدة سبق الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://sabq.org/ie2gde

خالد الشاماني- سبق- المدينة المنوّرة:
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنوّرة، واقعة العثور على كمية من اللحوم في سكن العمالة المقابل لمستشفى وادي الفرع العام، والتي اعترف أحد العمال أنها تعود للمرضى بمستشفى وادي الفرع.
وقالت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنوّرة شرف القرافي، لـ "سبق": "الواقعة تكشف انتهاك الحق في الصحة؛ الذي يعد من أهم معايير حقوق الإنسان، وذلك سواء كانت هذه اللحوم مقدمة لمرضى المستشفى أو لغيرهم".
وأضافت: "يجب تشكيل لجنة محايدة لتقصّي الحقائق ومحاسبة المتسبّبين، وشرع فرع الجمعية في التواصل مع الجهات المعنية لجمع المعلومات اللازمة لإعداد تقرير عن هذه الواقعة ورفعه لرئيس الجمعية".
وأردفت: "حكومتنا الرشيدة لم تدخر جهداً في سبيل الحرص على تطوير القطاعات الصحية ومدها بأفضل الكفاءات والمعينات بما يمكّنها من أداء دورها نحو المرضى بما يتفق مع المعايير العالمية".
وتابعت "القرافي": "يجب أن تكون الخدمات المقدمة وفق هذه الطموحات والتطلعات بتوفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة وفق أعلى المستويات، فالحق في الصحة مكفولٌ بموجب الأنظمة المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية".
وقالت: "المادة 31 من النظام الأساسي للحكم تنصّ على ما يلي: "تُعنى الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن"، وإن الحق في الصحة يشمل جوانب عدة، منها: التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والنوعية الجيدة".
وأضافت: "يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات ملائمة علمياً وطبياً وجيدة النوعية، ويتطلب هذا، على وجه الخصوص، وجود مهنيين صحيين مدربين، وعقاقير ومعدات مستشفيات وخدمات معتمدة علمياً وغير منتهية الصلاحية، وإصحاح مناسب".
وكانت "سبق"، قد تابعت هذه الواقعة منذ أن كشفت الجهات الأمنية بشرطة محافظة وادي الفرع كمية اللحوم في سكن العمالة، فيما اعترف أحدهم في التحقيقات أن اللحوم تعد وجبات تقدم إلى المرضى المنوّمين في مستشفى وادي الفرع العام.

يجلبونهم من مكة لينامون بالحظائر والمقابل9 آلاف حظهم منها مأكل ومشرب

شاهد.. خفايا أطفال سباقات الهجن.. أب محتاج وسمسار جشع وحقوق مهدرة

المصدر: جريدة سبق الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://sabq.org/qd2gde

بدر الجبل- سبق- تبوك:
سخّر هواة الهجن بتبوك أطفالاً أفارقة لا تتجاوز أعمارهم 13 عاماً لممارسة ركوب الهجن أثناء تدريبها؛ رغم تشديد الأنظمة بمنع مشاركة الأطفال في سباقات الهجن واستخدام أجهزة آلية عوضاً عنهم، إلا أن ميدان هجن تبوك مليء بعدد كبير من الأطفال يفتقرون لأبسط درجات السلامة أثناء ركوبهم؛ مما يجعلهم معرضين للإيذاء.. "سبق" بدورها تقصّت الأمر ووقفت على تفاصيل وأسرار هذا البيزنس القائم على أب محتاج، وسمسار جشع، وبراءة اطفال لا حول لهم ولا قوة.

جولة "سبق"
أجرت صحيفة "سبق"، صباح أمس، جولة في ميدان سباق الهجن بتبوك شاهدت مدينة من الأطفال لا حول لهم ولا قوة وجدوا أنفسهم ضحايا بين أب دفعته الحاجة للمال بأن يُلقي بابنه في غياهب مظلمة، وصاحب عمل تجرد من إنسانيته ورضي بأن يشغل طفلاً لا يفرق بين الجمرة والتمرة.
منازلهم حظائر مع الإبل؛ لا يحملون أوراقاً ثبوتية تؤكد قدرتهم على العمل، حرموا من الطفولة بكل معانيها فضلاً عن حرمانهم من التعليم والعلاج، مقابل ثمن بخس لا يقبضونه، حُفاة أقدامهم يمتطون ظهور الإبل غير مدركين لمخاطرها، وآخرون يقتادونها ينتظرهم مصير مجهول.

كلمة السر
واستطاعت "سبق" بعد مرور أربع ساعات من الأسئلة الوصول إلى "كلمة السر" أو ما يُعرف بالوسيط، وهو المنسق بين من يرغب في الحصول على خدمات هؤلاء الأطفال وبين السمسار الموجود في مكة المكرمة.
وسألت الوسيط بعد أن تقمّص المحرر دور هاوٍ لسباقات الهجن إن كان يستطيع إحضار أطفال للعمل وكيفية الطريقة للحصول عليهم، وجاءت إجابة الوسيط بأن الطريقة هي أولاً تحديد مدة العمل التي ترغب فيها، ثم بموجبها يكون الاتفاق.
وتم تحديد المدة من قبل المحرر بعشرة أشهر وعمر الطفل بـ 9 سنوات، وجاءت إجابة "الوسيط" بأن المبلغ المطلوب لإيصال الطفل هو 9000 ريال وتشمل 7000 ريال راتب العشرة أشهر تدفع لوالد الطفل مقدماً، و2000 ريال مناصفة بين السمسار وقائد السيارة الذي سيوصله إلى ميدان سباق الهجن بتبوك.
وعن الفائدة التي سيجنيها الطفل وراء عمله، قال "الوسيط": الفائدة لوالده، وعنه فهو يأكل ويشرب وينام!

أحد الضحايا
وفي الجانب الآخر حاورت "سبق" أحد الأطفال أثناء انتهائه من فترة التدريب عن عمره وكيف عمله، ومن أحضره إلى هنا.

فقال: أنا عمري 11 عاماً أستيقظ الساعة الخامسة فجراً لعملي وهو تدريب الإبل، ويشمل "ركوبها أثناء التدريب، المحافظة على نظافتها، ونظافة حظائرها، ومتابعة غذائها بمعرفة "صاحب الإبل"، ووالدي في مكة، وأحضرني هنا شخص يدعى "أحمد" لا أعرف سوى هذا الاسم.

حقوق الإنسان

وضعت "سبق" ما رصدته أمام المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بتبوك خليفة هجهوج، ووجّهت له سؤالاً عن الدور الذي يقوم به فرع الهيئة بتبوك تجاه هذه الظاهرة وعن رأيه بشكل عام في عمل الأطفال.

وكان قد أجاب "هجهوج" قائلاً: لا يجوز السماح للأطفال الصغار بأي حال من الأحوال بممارسة ركوب الإبل في ميدان الهجن؛ لما يمثله ذلك من خطورة على حياتهم.

وبيّن أن دور هيئة حقوق الإنسان بتبوك التواصل مع المسؤولين في إدارة النادي بملاحظة ذلك وعدم السماح، بل منعهم من ممارسة ركوب الإبل بإبلاغ ذويهم بعدم جواز ذلك.

وعن رأيه قال "هجهوج": رأينا في هذه الظاهرة أنها تمثل خطورة على حياة هؤلاء الأطفال، فيجب إيقافها من إدارة النادي.

هواة الهجن

من جهته برّر لـ"سبق" أحد هواة سباقات الهجن استخدامه وكثير من الهواة الأطفال في سن مبكرة تحت مبررات عدة منها: "حاجتهم لأصحاب الأوزان الخفيفة في تدريب إبل السباق، موافقة ذوي الطفل "والده ووالدته"، عدم منعهم بشكل صريح من قبل الجهات المعنية، استطاعة هؤلاء الأطفال ركوب الإبل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• الشؤون الاجتماعية" تحصر • مجهولي الأب" من أم أجنبية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية على إعداد قوائم بأسماء الأيتام مجهولي الأب من أم أجنبية، ممن ليس لديهم أوراق ثبوتية. وتتزامن هذه الخطوة مع ما أعلنته الأحوال المدنية عن نيتها سحب الجنسية السعودية من الطفل مجهول الأبوين في حال تبين أن والده يحمل جنسية أجنبية، مؤكدة أن الطفل سيلتحق بجنسية والده فوراً.
وطالبت مساعد المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية للإشراف النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة محمد التميمي، قسم رعاية الأيتام برفع «قائمة بأسماء الأيتام مجهولي الأب من أم أجنبية، ممن ليس لديهم أوراق ثبوتية، تنفيذاً لتوجيهات الوزير»، إلا أن التميمي التي ترأست اجتماعاً دورياً عقده مكتب الإشراف الاجتماعي لرئيسات الأقسام، لم تكشف عن الهدف من القوائم. ولم تربطها بقرار الأحوال المدنية بسحب الجنسية.
وأكدت التميمي، التي ناقشت خلال الاجتماع ما تم التوصل إليه في الاجتماع الأول مع وزير الشؤون الاجتماعية الجديد الدكتور ماجد عبدالله القصبي، حرصه على «التعاون والتواصل المستمر مع وسائل الإعلام، سعياً نحو بناء الصورة الذهنية الحقيقية لخدمات الوزارة لدى جميع أفراد المجتمع».
وذكرت أن «الوزير أصدر قراراً بنقل الصلاحيات الإدارية والمالية للمدير العام للفرع، مع إبقاء الصلاحيات الفنية لدى الوكلاء المساعدين في الوزارة. كما طالب بضرورة العمل على تفعيل الشراكات الاجتماعية مع الجهات الحكومية والأهلية، بما يعود بالنفع على الخدمات المقدمة للمستفيدين»، منوهة إلى أنه تم «التعاقد مع بعض الشركات العالمية، من أجل تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين والتحول إلى التعامل الإلكتروني بكفاءة عالية».
كما نقلت عن الوزير تأكيده على ضرورة «وضع برامج تدريبية تتناسب مع الحاجات الفعلية للعمل في المكاتب والفروع على مستوى المملكة، إضافة إلى تدريب الكوادر الوظيفية والسعي نحو حصولهم على دبلومات إدارية وفنية متخصصة لسد العجز في بعض التخصصات غير المتوافرة». وأشارت مساعدة المدير العام إلى «تشكيل لجنة لحصر الأعداد في المكتب والفروع وتحديد نوعية الدبلومات المطلوبة والجهات المعتمدة»، لافتة إلى مطالبة الوزير بإعداد «المسار التنموي لحياة فئتي الأيتام والمعوقين ابتداء من لحظة الميلاد وحتى انتقاله إلى جوار ربه، بهدف رسم صورة صحيحة للخدمات المقدمة لهم».
يُذكر أن وزير الشؤون الاجتماعية اطلع أخيراً على كتيب المبادرات الواعدة لأقسام مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية. وأشاد بالمبادرات والمشاريع المقدمة ، مطالباً بسرعة تفعيلها وتنفيذها. وتتضمن مهام مكاتب الإشراف الاجتماعية النسائية رعاية الأيتام من مجهولي الأبوين من الجنسين، منذ العثور عليهم وحتى استقلالهم وبناء شخصياتهم، من خلال توفير أماكن السكن والمأكل والمشرب والمصروفات، والإشراف على دراستهم وتأهيلهم لخوض الحياة. وتستعين الشؤون الاجتماعية بـ» أسر صديقة»، تتولى احتضان هؤلاء الأطفال. فيما تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية لهذه الفئة مساعدات متنوعة، منها مساعدة مالية في حال الزواج، وتتضاعف المساعدة في حال كان الزوجان من شريحة «مجهولي الأبوين».
ملتقى للحد من العنف
تنظم لجنة التنمية الأسرية في جمعية العطاء النسائية الخيرية في محافظة القطيف الأربعاء المقبل، ملتقى «لا للعنف»، وذلك في مركز الخدمة الاجتماعية في القطيف. وقالت مسؤولة الملتقى عزيزة الغانم: «إن الملتقى يستهدف فئات المجتمع: المسنين والأطفال والنساء». وأوضحت أنه سيتم «التركيز في الملتقى على نشر الوعي بأهمية دور الحماية في حالات التعرض للعنف بأشكاله المختلفة، وسبل الوقاية من الوقوع فيه «.

661 قضية "تشهير" في المحاكم... وقانونيان: "التواصل الاجتماعي" تزيدها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – شادن الحايك

سجلت المحاكم السعودية 661 قضية «تشهير» خلال العامين الماضيين. وتصدرت محاكم الرياض في عدد القضايا، تلتها مكة المكرمة ثم المنطقة الشرقية. وسجلت قضايا التشهير ارتفاعاً من 314 في 1434، إلى 347 في العام الماضي.

وأقر قانونيان بأن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في زيادة قضايا «التشهير»، بسبب تساهل البعض بالكتابة حول أي شيء، بما فيها الأعراض. ويحاكم المتهمون بـ «التشهير» في هذه الحالة وفقاً لنظام «الجرائم المعلوماتية». وانتقد قانوني ضعف العقوبات المقرة ضد المُدانين بالتشهير، داعياً إلى تغليظها وتسريع البت فيها.

وكشفت إحصاءات أصدرتها وزارة العدل أخيراً، عن ارتفاع معدلات قضايا التشهير ورد الاعتبار على مستوى محاكم المملكة خلال 1434 و1435، إذ بلغ مجموع قضايا التشهير 661، ورد الاعتبار 394 قضية. وتصدرت الرياض القائمة بـ140 دعوى تشهير خلال العام الماضي، وكانت 118 في الذي سبقه. تلتها مكة المكرمة بـ88 قضية، التي كانت سجلت 109 دعاوى في العام السابق. واحتلت المنطقة الشرقية المرتبة الثالثة بـ 76 دعوى، وهو الرقم ذاته الذي سجلته في العام السابق. فيما ارتفعت قضايا القصيم من ثمان في 1434، إلى 31 قضية في العام الماضي. وأخيراً المدينة المنورة التي سجلت 12 دعوى خلال العام الماضي، و 18 في 1434. بدوره، اتهم القاضي السابق يوسف السليم، مواقع التواصل الاجتماعي بالإسهام في رفع معدل قضايا التشهير. وقال لـ «الحياة»: «أدت هذه المواقع إلى حدوث استهانة كبيرة جداً بالسب والقذف والشتم، وتتبع العورات وكشف الخصوصيات»، لافتاً إلى أن هذا «التساهل الواضح للعيان يعتبره الإنسان كلاماً عابراً ويخصه، وأن الصفحة خاصته يكتب فيها ما يريد، متناسياً أن لذلك تبعات، فالحساب يخص الفرد ولكن يسري عليه النظام والقانون، ويقدم للمحاكمة إن هو شهّر أو تتبع أحداً، أو أساء بقذف أو سب أو شتم».

وأضاف السليم: «نواجه عبء إثبات هل الصفحة تخص المُدعى عليه أو منتحلة، وفي حال الإثبات يُحاكم ويقدم للقضاء، وتطلب الإثباتات في حال الإنكار ويتم التحقق منها، ويسري على المتهم نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية»، مستدركاً أن «التهم التي لم يوردها النظام تبقى للتعزير العام، وفق السلطة التقليدية ومواءمة العقوبة للجرم، ومدى الضرر الذي وقع على الشخص المتضرر». وأوضح أن «القذف هو اتهام الشخص بالزنا واللواط، وله حد شرعي 80 جلدة، أما السب والشتم أو إفشاء خصوصيات، وتتبع عورات فمنها ما يدخل في نظام الجرائم المعلوماتية».

بدوره، أوضح المحامي فهد الشلوي أنه مع «انتشار وازدياد أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، بدأت قضايا التشهير والسب والكذب والافتراء في الازدياد، ما يدفع المتضررين إلى رفع دعاوى. إلا أنهم سرعان ما يتوقفون عن متابعة سير دعاواهم، بسبب الإجراءات الطويلة للتقاضي، ولعدم التفعيل العملي للأنظمة المتعلقة بهذه القضايا».

وأضاف: «التشهير يختلف عن السب والقذف، فالتشهير قانوناً هو أي تصريح مكتوب أو مطبوع، يقصد به إيذاء السمعة، وذلك من طريق الأخبار والصحف والإنترنت والتلفزيون، أو أية طريقة أخرى تحقق انتشاراً، أما السب والقذف فلا يتطلب فيه النشر أو الإذاعة». وحول شروط وضوابط رفع قضايا التشهير قال: «إن يثبت المتضرر أن تلك التصريحات المسيئة تم نشرها، ويثبت أنها تتعلق به، وهو المدعو فيها، وأنها تحمل صفة التشهير الضار بسمعته».

ورأى الشلوي أن تلك القضايا «لا تجد الاهتمام التشريعي المناسب، فلا نجد لها تطبيقاً إلا في أضيق الحدود، وتكون العقوبات الصادرة من المحاكم في مثل هذه القضايا غير متناسبة مع حجم الضرر الحاصل، علماً بأن هذه النوعية من القضايا لا يشترط فيها تحقق الضرر من عدمه، وتلقى قضايا التشهير التطبيق الفعّال في دول أجنبية، التي يحكم القضاء فيها بتعويضات كبيرة للمُشهر به»، داعياً إلى «الاهتمام تشريعياً في هذه القضايا، وإيجاد عقوبات رادعة، وهي مسألة مهمة جداً، وذلك للمحافظة على سمعة الأشخاص وكرامتهم».

...و394 «رد اعتبار» يرفعها سجناء «تائبون»
< كشفت إحصاءات وزارة العدل عن أن 394 قضية «رد اعتبار» سجلتها المحاكم السعودية خلال العامين الماضيين. وقفزت هذه القضايا من 109 في 1434، إلى 203 قضايا في العام الماضي. وتصدرت الرياض بـ59 دعوى، فيما سجلت 61 في 1434. وتخطت الدعاوى في المنطقة الوسطى حاجز المئة في الأعوام السابقة. وكان نصيب مكة المكرمة 57 في 1435، و59 في 1434. وجاءت الشرقية ثالثاً بـ 41 دعوى في العام الماضي و 38 فيما سبقه، و 27 في المدينة المنورة خلال العام الماضي، و15 قضية خلال 1434. وتساوت القصيم في عدد القضايا خلال العامين (19 قضية).
وعلق القاضي السابق يوسف السليم على قضايا رد الاعتبار بالقول لـ «الحياة»: «إنها تكون بطلب رسمي بعد إدانة الشخص بالجرم وبعد إنهاء مدة محكوميته، وفيها تفاوت. ولكن غالباً ما تكون بعد مرور خمسة أعوام من إدانة الشخص، وظهوره بتعامل سوي وأخلاق حسنة، إذ إنه لم يقع في الجناية مرة أخرى، فيطلب رد الاعتبار». وذكر أن شركات ومؤسسات ترفض توظيف المسجون السابق إلا برد اعتبار أو تزكية.

شركات النظافة تأخذ عقود "المليارات" ولا تعطي عمالها إلا "الفتات"

• عمال النظافة" ينبشون القمامة قبل نقلها لضعف أجورهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033365

جدة سالم مريشيد
بدأ عدد من عمال النظافة خلال الفترة الأخيرة في نبش براميل القمامة وسط الأحياء وفتح أكياس القمامة لاستخراج كل ما يمكن أن يكون قابلاً للجمع والبيع مثل علب المشروبات الغازية والقوارير والبلاستك والقدور والصحون النحاسية وبقايا الأثاث وغير ذلك مما تحمله حاويات القمامة من مخلفات تدر الملايين لو تولت شركة متخصصة تدويرها.
أحد سكان جدة عمر البوقري يقول إن عمال النظافة أصبحوا في الفترة الأخيرة يقومون بنبش أكياس وبراميل القمامة وسط الأحياء قبل حملها في سيارة الشركة، ويقوم العمال بجمع كل الأشياء التي يمكن الاستفادة منها وفرزها كلاً على حدة مما يؤدي إلى تناثر بقايا الأطعمة والزيوت وغيرها على الأرض بجوار حاويات القمامة، الأمر الذي يتسبب في نشر التلوث وتهيئة بيئة مناسبة للقوارض والحشرات وسط الأحياء، ناهيك عما يسببه من تدني الأداء في جمع النفايات، لضياع الوقت في الاهتمام بفرز النفايات في الموقع لإعادة بيعها.
عمليات «نبش القمامة» داخل الأحياء تخلق بيئة مناسبة للقوارض والحشرات
البوقري أوضح بأنه قدم عدة شكاوى للأمانة من خلال رقم البلاغات (940)، وتواصل مع أمين جدة من خلال أيميل ومواقع التواصل الاجتماعي ولم يستجب، كما أنه - حسب وصفه - وجد عدم اكتراث من العاملين في الأمانة، وعدم اهتمام لحل هذا التشويه لنظافة جدة، وهذا التلويث لبيئتها والخطر على سكانها من الأمراض، مبيناً أن السبب الذي أجبر عمال النظافة على مثل هذا التصرف هو تدني الأجور التي يتقاضونها من الشركات المتعهدة بالنظافة.
بدوره، أشار المواطن فهد المطيري إلى أن أكثر عمال النظافة تحولوا إلى متسولين في الشوارع، حيث أجبرهم تدني أجورهم إلى التسول من المارة والسكان لتأمين لقمة العيش لهم، وبعضهم الآخر أجبرتهم ظروفهم إلى نبش حاويات القمامة، لعلهم يجدون فيها ما يمكن تدويره لجمعه وبيعه، والمفارقة العجيبة هنا أن الشركات الخاصة بمقاولات النظافة تأخذ من الدولة مليارات الريالات على عقود النظافة، لكنها في المقابل لا تعطي هؤلاء العمال المساكين إلا الفتات.
وأضاف المطيري أن الحل لهذه المشكلة يكمن في تدخل الجهات المعنية، لتفرض على الشركات النظافة أن توفر لعمالها الأجر المناسب والسكن المناسب والرعاية الصحية المناسبة، لأن الأجر الذي يعطى لهم الآن لا يتناسب مع ظروف الحياة والمعيشة، ولا يتناسب أيضاً مع الجهد الذي يبذلونه على مدى ساعات الليل والنهار، مما حدا ببعض العمال أن يتحولوا إلى متسولين، أو يقوموا بفرز القمامة لحسابهم الخاص وجمع وبيع ما يمكن الاستفادة منه.

وزارة الصحة ترفع مستوى الإجراءات الوقائية لمواجهة "كورونا"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033366

الرياض - واس

كشفت وزارة الصحة أن خبراء ومتخصصين في الوزارة يواظبون في العام الجاري 2015م على فحص أكثر من 2000 عينة أسبوعيًا، مقارنة ب 100 عينة أسبوعيًا في نفس الفترة من العام الماضي 2014م.

وأشارت الوزارة في خبر صحفي صادر منها إلى أن فحص العينات، الذي يتم في مختبرات طبية مجهزة، يهدف لاكتشاف الحالات المصابة مبكراً، ولرفع مستوى الإجراءات الوقائية ضد الإصابة بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية "فايروس كورونا"، إضافة إلى زيادة التأكد من سلامة أفراد المجتمع والممارسين.

وتواصل وزارة الصحة التعاون والتنسيق مع فريق من المركز الرائد في مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية (CDC)، وذلك ضمن خطتها لزيادة فاعلية السيطرة على الفايروس، وفق أعلى المعايير المتبعة عالمياً.

وأكد عالم الأوبئة الذي يتولى قيادة فريق المركز الأميركي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC)، تحت مظلة مركز السيطرة والتحكم في وزارة الصحة في المملكة الدكتور جون واتسون، أن الوزارة الآن معدة بشكل أفضل عن السابق لمكافحة الفيروس، حتى مع ارتفاع نسبة الذين تم تشخيصهم بالإصابة بالفايروس، في العام الجاري 2015م، عما كانت عليه النسبة في ذات الفترة الزمنية من العام الماضي 2014م.

وأشار إلى ضرورة الإسهام في إيجاد تعاون أفضل بين مراكز الرعاية الصحية والمختبرات ووزارة الصحة لرفع مستوى الكشف عن الحالات ومراقبتها، وقال: "إن جهود التعاون والتحاور التي نراها اليوم عززت الجهود السابقة لإدارة هذا الملف بشكل يسيطر بشكل ناجح على المرض"، ولا تقتصر جهود المكافحة على وزارة الصحة وحدها، فقد أظهرت وزارة الزراعة استعداداً تاماً للتعاون في إجراء الأبحاث ومحاولات التعرف على الفيروس بشكل أفضل. وتطرق الدكتور واتسون إلى أن انتقال العدوى بفايروس كورونا يأتي على وجهين، "أولي" وهو التقاط الفيروس من المجتمع، و "ثانوي" يتعلق غالباً بالمنشآت الصحية، كما أشار إلى أهمية التشخيص المبكر للحالات المرضية وإدارتها، وأضاف " إذا تم التشخيص المبكر للحالات المرضية وإدارتها بالطرق المثلى المعتمدة علميا لمنع العدوى، فإن الانتقال الثانوي في المنشآت الصحية لا يحدث، ويعود ذلك بشكل كبير إلى التوعية بالفيروس والمعرفة المتطورة بالحالات المصابة، إضافة إلى التناسق بين إجراءات مكافحة العدوى وإدارة الحالات".

وقال واتسون "يمكننا تقليل خطورة الحالات الثانوية الملازمة للمنشآت الصحية، فكلما ازدادت معرفتنا بالفيروس، أصبح توجهنا في السيطرة عليه أوضح وأفضل".

وبحسب الدكتور واتسون، فإنه يمكن تحقيق النجاح في كل جهود وزارة الصحة في المملكة، من خلال الفهم الأفضل لطريقة انتقال العدوى، والتي ستقود إلى دليل إرشادي أفضل نحو مكافحة العدوى وتقليص انتشارها، فيما سيأتي هذا الفهم من خلال فحوصات سريرية ووبائية ومختبرية مكثفة للحالات المصابة، إضافة إلى ضرورة استمرار البحث محليا وعالميا لتكوين مفهوم أوسع عن عوامل خطورة الإصابة بفيروس كورونا وتطوير استراتيجيات مكافحة العدوى ومن ثم تقليص عدد الحالات في المملكة العربية السعودية.

وعبر واتسون عن رضاه، لحجم ونوع الجهود المبذولة من وزارة الصحة في المملكة حتى الآن، بقوله: "يوجد قيادة على مستوى مرتفع من الكفاءة، كما يتوفر فريق خبراء قوي في الوزارة الصحة، ويجدر بنا الثناء على الجهود التعاونية بين الوزارات في المملكة واستعدادها التام لتكريس المصادر اللازمة لمعرفة المزيد حول الفيروس وكيفية السيطرة عليه".

وعن ما يعنيه ذلك لعامة المواطنين، كرر واتسون أن هذا فيروس جديد ولايزال هناك أجزاء مبهمة ومجهولة عن هذا الوباء، وفي حين يقوم الباحثون بمحاولات لفهمه فعلى جميع أفراد المجتمع أن يقوموا بدورهم في إتباع الخطوات الوقائية البسيطة، من خلال الحفاظ على النظافة الشخصية وغسل اليدين لتقليل احتمال انتقال أي عدوى محتملة بهذا المرض، وغيره من الأمراض التنفسية.

وأشار إلى أن وزارة الصحة جعلت من أولوياتها إيصال مخاطر هذا الفيروس إلى الناس، كما قال الدكتور واتسون: "إبقاء الناس على دراية تامة مستمرة ومحدثه في الوقت الذي، تقوم به وزارة الصحة بالشراكة مع القطاعات الحكومية والمراكز البحثية العالمية مثل مركزنا، بدورها في البحث والاستيعاب الأمر الذي سوف يساعدهم على اتخاذ إجراءات الحماية اللازمة وتقليل خطر إصابتهم بالعدوى".

فيما تواصل حملة "نقدر نوقفها" التابعة لوزارة الصحة، جهودها التوعوية لمختلف شرائح المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة، إضافة لمواقع التواصل الاجتماعي.

ضمن توصية لعضو الشورى وفاء طيبة.. أيّدتها اللجنة المختصة دراسة مساواة الطلبة المبتعثين الذين تعرضوا للقتل بسبب الإرهاب بمندوبي الخارجية والعسكريين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033344

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

وافقت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى على توصية إضافية للعضو وفاء طيبة وطالبت بدراسة معاملة الطلبة المبتعثين في الخارج الذين تعرضوا للوفاة او القتل أو العجز بسبب أعمال إرهابية أو إجرامية، معاملة مندوبي وزارة الخارجية والموظفين والعسكريين، وكشفت مصادر "الرياض" عن تبني اللجنة لأربع توصيات أخرى على تقريرها، حيث طالبت بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وأوضاع السعوديين المقيمين إقامة دائمة خارج المملكة ودوافع أسباب إقامتهم، وهي التوصية الإضافية للعضو سعود الشمري، كما دعت إلى قيام وزارة الخارجية بدراسة أوضاع المواليد السعوديين في الخارج، حيث أخذت بتوصية في هذا الشأن للعضو طارق فدعق.

بحث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسعوديين المقيمين باستمرار بالخارج

وتبنت لجنة الشؤون الخارجية توصية للأعضاء، سامي زيدان وسطام لنجاوي وغازي بن زقر، طالبوا فيها بمعاملة تأشيرات الزيارة التجارية كمعاملة تأشيرات زيارة رجال الأعمال من حيث تقديمها الزيارة مباشرة للقنصليات والممثليات السعودية بالخراج ودون دعوة من شركات او مؤسسات سعودية.

إلى ذلك علمت "الرياض" تمسك لجنة مجلس الشورى الخارجية بتوصيتها التي تطالب فيها بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج مساكن في داخل المملكة بأقساط ميسرة وتتحمل الوزارة تكاليف التمويل وتضع الضوابط اللازمة لذلك، والتوصية الثانية لتحديد جهة حكومية واحدة توفر قاعدة بيانات مشتركة لما تقدمه المملكة من مساعدات متنوعة مع إبرازها إعلامياً في الخارج.

وأوضح تقرير توصيات اللجنة يصوت عليه الثلاثاء المقبل أنها أجرت تعديلاً صياغاً على توصية تدعو الخارجية ووزارتي المالية والخدمة المدنية إلى التنسيق لوضع الحوافز المالية اللازمة لتعيين الكوادر السعودية المؤهلة لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة ووظائفها تأكيداً لقرار شوريً سابق مضى عليه 6 سنوات.

وأجرت اللجنة أيضاً تعديلاً صياغياً آخر على توصية تطالب الوزارة بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتدعيمها بالكوادر القانونية المؤهلة، القادرة على التعامل مع هذه الموضوعات بما يحقق مصالح المملكة، وتزويد كل جهة حكومية بالاتفاقيات التي تخصها لمراجعتها وتفعيلها وتحديد الموقف تجاهها.

أكدن أن القرار لامس معاناتهن

معلمات وإداريات: الآثار الإيجابية لقرار الحضانات كثيرة.. وتتعدى محيط المدرسة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033441

الرياض - سحر السديري

أشادت عدد من منسوبات وزارة التعليم بالقرار الذي أصدره وزير التعليم عزام الدخيل القاضي بافتتاح حضانات في الروضات ومدارس البنات الحكومية والأهلية والأجنبية, "رغبة في زيادة انتاجية المعلمات والاطمئنان على أطفالهم" كما غرد معاليه في تويتر معللاً.

المعلمة لطيفة العتيق علقت على هذا القرار بقولها: "أرفع شكري للوزير باسمي واسم زميلاتي على هذا القرار لما فيه من محبة الخير لنا ولأبنائنا فالمعلم هو القائد التربوي لهذا المجتمع ونظراً لعظم المسؤولية التي تقع على كاهله فانه من الأولى الاهتمام به والحرص على توفير سبل الراحة لكي يتم تخريج طلاب وطالبات يقودون الأمة بنجاح وابداع". أما المعلمة شماء الشلاش فذكرت أنه حلم وتحقق: "والله انه الخبر السعيد والرأي السديد ولم يقصر وزيرنا حقق حلماً للمعلمات انتظرناه طويلاً جزاه الله عنا خير الجزاء وإلى الأمام ياعزام".

المعلمة حنان صالح أوضحت أن القرار ستكون له آثار إيجابية تتعدى محيط المدرسة: "نمارس أخطاء في التعليم منذ عشرات السنوات تؤثر على حياتنا المجتمعية وتفرز أخطاء أخرى. سنين ونحن نذهب للعمل في التعليم وهو القطاع الذي يضم النسبة العظمى من الموظفات السعوديات نؤدي امانتنا التعليمية ونترك أطفالنا في أيادي غير أمينة. بقرار بسيط كهذا ستستغني آلاف الأسر السعودية عن الخادمات ناهيك عن الآثار الاقتصادية للقرار وآثاره النفسية على الطفل كما سيقلل من غياب المعلمات والذي غالباً سببه الرئيسي أبناؤها.. انها بادرة جميلة للوزير الجديد وننتظر المزيد من القرارات القوية المماثلة التي ترفع من مستوى العملية التعليمية".

الإدارية عزيزة الجهني سعيدة جداً بهذا الخبر الذي لامس معاناتها حيث تحدثت عن تجربتها الخاصة:" بحثت عن خادمة تجلس عند ابنتي المولودة الجديدة فترة الصباح وبالكاد وجدت بألفين ريال وبشروط تعجيزية أيضاً, أذهب للمدرسة وانا قلبي عند بنتي" وعن القرار أضافت الجهني:"ان افتتاح حضانات في الروضات والمدارس هو قرار رائع من وزير نأمل وننتظر منه الكثير مما يخدم المعلمة بحيث يمكنها من العطاء في جو خالٍ من القلق الذي يؤثر سلباً على العملية التعليمية. لكن ينبغي على المعلمات الالتزام والتنظيم وفق معايير واضحة لكي لا تختلط الأمور ببعضها وينعكس الموضوع وتصبح هي وأطفالها عالة على العملية التعليمية". وأتت التغريدات في هاشتاق حول الموضوع مرحبة بالقرار وتحمل بعض التساؤلات فالدكتورة سارة العبدالكريم تساءلت إذا ماكانت الحضانات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ستنتقل تبعيتها لوزارة التعليم؟ والمغردة نوف العصيمي علقت معاتبة وزارة الصحة "والصحة مافيها أمهات في المراكز والمستشفيات".

الأستاذ سليمان الفضل وضح أن القرار سيوفر عدداً كبيراً من الوظائف للسعوديات أما الأستاذ خالد البابطين فقد كان له رأي خاص حول القرار: "بنك التسليف يقرض الضعيفات لتأسيس دور الحضانة، لتأتي وزارة التعليم بقضها وقضيضها فتلتهم السوق

111 دعوى ضد جهة حكومية في المحاكم الإدارية خلال150 يوماً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

هتان ابو عظمة - جدة
نظرت المحاكم الإدارية في مناطق المملكة 111 دعوى ضد جهة حكومية منذ بداية العام الحالي و حتى نهاية شهر جمادى الأولى وجاءت منطقة عسير في المرتبة الأولى من حيث عدد الدعاوى المرفوعة من هذا النوع بواقع 33 دعوى تليها منطقة الرياض التي سجلت محاكمها 19 دعوى ثم منطقة مكة المكرمة بـ 18 دعوى ، ثم المنطقة الشرقية بـ 15 دعوى ، تليها منطقة الجوف بواقع 1 دعوى ، ثم منطقة حائل التي سجلت محاكمها 4 دعاوى ، تليها منطقتا جازان و تبوك بواقع 3 قضايا تليها منطقتا القصيم و نجران بواقع قضيتين لكل منطقة و أخيراً سجلت منطقة الباحة قضية واحدة فقط ضد جهة حكومية .

53 سعوديا يتزوجون سوريات بالأردن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

مطيران النمس - عرعر
أكدت مصادر رسمية اردنية زواج 53 سعوديًا من فتيات سوريات بمخيم الزعتري خلال عام 2014 وزواج 5587 سيدة سورية في الأردن ، كان من بينها 236 حالة زواج من رجال غير سوريين.
أوضحت ان السوريات تزوجن رجالا من 25 جنسية مختلفة من بينها الاردنية وكانت النسبة الاكبر لحالات الزواج لحاملي الجنسيات العربية من نصيب الفلسطينيين بواقع 55 حالة زواج ، ثم السعوديين بواقع 53 حالة فالمصريين بواقع 33 حالة .
وعلى صعيد الجنسيات الاجنبية فقد تزوجت 15 سورية من امريكيين ، تلاها الجنسيتان الالمانية والكندية بواقع 5 حالات لكل منهما، اضافة الى حالتي زواج للجنسيات الصينية والسويسرية والاسترالية.

السجن 5 سنوات والغرامة 5 ملايين عقوبة مزوري التوقيع الإلكتروني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761165.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

يصوت مجلس الشورى الاثنين المقبل على تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن مقترحات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة ذات العلاقة بعمل الوزارة «تعديل المادة 24 من نظام التعاملات الإلكترونية».

وتشير هذه المادة إلى أنه يعد مخالفة لأحكام هذا النظام، القيام بأي من الأعمال الآتية:

ـ ممارسة نشاط مقدم خدمات التصديق دون الحصول على ترخيص من الهيئة.

ـ استغلال مقدم خدمات التصديق للمعلومات التي جمعها عن طالب الشهادة لأغراض أخرى خارج إطار أنشطة التصديق دون موافقة كتابية أو إلكترونية من صاحبها.

ـ إفشاء مقدم خدمات التصديق المعلومات التي اطلع عليها بحكم عمله، مالم يأذن له صاحب الشهادة – كتابياً أو إلكترونياً – بإفشائها أو في الحالات التي يسمح له بذلك نظاماً.

ـ قيام مقدم خدمات التصديق بتقديم بيانات كاذبة أو معلومات مضللة للهيئة، أو أي سوء استخدام لخدمات التصديق، إنشاء شهادة رقمية أو توقيع إلكتروني، أو نشرهما أو استعمالهما لغرض احتيالي أو لأي غرض غير مشروع.

ـ تزوير سجل إلكتروني أو توقيع إلكتروني أو شهادة تصديق رقمي أو استعمال أي من ذلك مع العلم بتزويره.

ـ تقديم معلومات خاطئة عمداً إلى مقدم خدمات التصديق أو تقديم معلومات خاطئة عند التوقيع الإلكتروني إلى أي من الأطراف الذين وثقوا بذلك التوقيع بموجب هذا النظام.

ـ الدخول على منظومة توقيع إلكتروني لشخص آخر دون تفويض صحيح أو نسخها أو إعادة تكوينها أو الاستيلاء عليها.

ـ انتحال شخص هوية شخص آخر أو ادعاؤه زورا بأنه مفوض عنه بطلب الحصول على شهادة التصديق الرقمي أو قبولها أو طلب تعليق العمل بها أو إلغائها.

ـ نشر شهادة مصادقة رقمية مزورة أو غير صحيحة أو ملغاة أو موقوف العمل بها أو ضعها في متناول شخص آخر مع العلم بحالها ويستثنى من ذلك حق مقدم التصديق الوارد في الفقرة (4) من المادة (الثامنة عشرة).

ويعاقب كل من يرتكب أيا من الأعمال المنصوص عليها في المادة 23 من هذا النظام بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بهما معا ويجوز الحكم بمصادرة الأجهزة والمنظومات والبرامج المستخدمة في ارتكاب المخالفة والتشهير بمن يصدر عليه الحكم بمرتكب هذه المخالفات.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن، مشروع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية بالمملكة وجمهورية الأوروجواي الشرقية .

ويصوت المجلس على تقرير اللجنة الصحية، بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة الهلال الأحمر السعودي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويستمع لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1435/1434هـ.

ويصوت المجلس على تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن مقترح مشروع نظام «تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة»، كما يصوت الثلاثاء المقبل على تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن، مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة ووزارة التعليم والاتصالات في جمهورية فنلندا للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويستمع المجلس لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحليه المياه المالحة للعام المالي 1435/1434هـ، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1435/1434هـ.
ويصوت المجلس على تقرير اللجنة الصحية، بشأن مقترح مشروع «نظام البحث العلمي الصحي الوطني» ويناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن اقتراح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقك م/ 78 وتاريخ 1428/9/19هـ.

500 ألف معلم ومعلمة يترقبون نتائج المؤتمر الصحفي اليوم

"التعليم" تكشف الرؤى الجديدة في ملفات النقل والحقوق والواجبات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761167.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)
يترقب أكثر من 500 ألف معلم ومعلمة اليوم الخميس نتائج المؤتمر الصحفي الشامل الذي سيعقد بعد ظهر اليوم في مكتب الوزير بمقر الوزارة (للبنين)، وفي المبنى النسائي (للبنات) في آن واحد، لمناقشة معايير حركة النقل، وورش العمل التي وجه بها وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل لإشراك المعلمين والمعلمات في حركة النقل الخارجي للعام المقبل.
كما يعرض المؤتمر الذي سيعقد برئاسة مستشار وزير التعليم لشؤون التطوير الإداري وكيل الشؤون المدرسية الدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك، وبمشاركة مستشار الوزير لشؤون حقوق المعلمين والمعلمات الدكتور فايز الغامدي، ومستشار الوزير لشؤون واجبات المعلمين والمعلمات الدكتور عبدالعزيز النملة، والمشرف العام على الإدارة العامة لشؤون المعلمين الدكتور عبدالرحمن ميرزا، رؤية الوزارة في التعامل مع ملف حركة النقل الخارجي الذي يمثل هاجسا كبيرا لأكثر من 100 ألف معلم ومعلمة، ويناقش كذلك ملف حقوق وواجبات المعلمين والمعلمات.
ويرى عضو مجلس الشورى عضو اللجنة التعليمية بالمجلس الدكتور أحمد آل مفرح أن اختيار وزير التعليم لملف المعلمين والمعلمات على رأس أولوياته التي انطلق بها لإصلاح العملية التعليمية، يعتبر خطوة مباركة، مشيرا إلى أن التركيز على العنصر البشري من الأمور الهامة لتحقيق أهداف أي مؤسسة، وفي التعليم يمثل المعلم والمعلمة الركيزة الأساسية لتحقيق غايات التعليم، ولذلك فإن تركيز الوزير واهتمامه بالعنصر البشري لم ينبع من فراغ بل هو منطلق هام لمن أراد أن يحدث تغييرا، فالمعلم والمعلمة يحتاج للعديد من الأمور.
ويضيف آل مفرح: وبصفتي معلما عملت في المراحل الثلاث، بالإضافة إلى عملي الإداري في الوزارة وفي لجنة الشؤون التعليمية بمجلس الشورى، فإن المعلم يحتاج إلى بيئة ومناخ مناسبين للانطلاق والإبداع كما لا بد أن نضمن تأهيل المعلم والمعلمة وإعداده، وهذا أصبح متأتيا لوزارة التعليم بحكم إشرافها على التعليم العام والتعليم الجامعي، كما لا بد من وضع آليات لاختيار الصفوة من الخريجين والخريجات للتعليم مع إيجاد الحوافز المشجعة للمعلمين والمعلمات سواء المادية أو المعنوية وإيجاد ما يكفل للمعلم الراحة والطمأنينة، فهو عندما يذهب لمدرسته ينقطع عن كل ما يخصه من احتياجات ومراجعات، فلا بد من إيجاد آلية تضمن بقاءه في المدرسة وإنهاء إجراءاته ومن هنا جاءت فكرة مكاتب خدمات المعلمين في بعض إدارات التعليم والتي يجب أن تفعل بشكل يضمن تقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة ومن هنا ترتفع قيمة المعلم.

ويؤكد د. آل مفرح على ضرورة وجود توصيف واضح لمهام المعلم والمعلمة ولا يكلف خارج التوصيف وإذا ما تم تكليفه يعوض عنه ماديا، ويجب إعطاء المعلم حقوقه كاملة غير منقوصة ومطالبته بواجباته، وهذا المؤمل على الإدارات المحدثة للحقوق والواجبات.
كذلك لا بد أن يكون هناك نظام للمحاسبة واضح ودقيق يتم من خلاله مكافأة المبدع وتعزيز مكانته بالحوافز، ومساءلة المقصر ومعاقبته .. وهذا هو التوجه السليم إذا أردنا تحقيق تعليم متميز.

الاتصالات الحديثة وانشغال الأزواج وراء التفكك الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761173.htm

نواف عافت (الرياض)
كشفت دراسة أعدتها الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية بالخارج «أواصر» أن من أسباب التفكك الأسري في المجتمع السعودي، تنصل الزوج من مسؤولياته وانشغاله بالعمل والسهر على حساب بيته وأسرته، انصراف الزوجة عن مسؤولياتها الأسرية، ثورة الاتصالات الحديثة والتي أفرط الأفراد في التعامل معها لدرجة جعلتهم يخلون بواجباتهم الأخرى نحو أسرهم. وأفادت الدراسة أن من الأسباب أيضا العمالة المنزلية التي تولت أدوارا عديدة كانت الأم تؤديها في السابق مثل الطبخ والنظافة وتربية الأولاد، مشيرة إلى أن من الآثار السلبية للتفكك الأسري مواجهة الزوج والزوجة مشكلات كثيرة فيصابان بالإحباط وخيبة الأمل، إضافة لتشتت شمل الأسر، حدوث اضطرابات في علاقات الزوجين بالآخرين خصوصا الأقارب، حدوث اختلال في كثير من القيم التي يسعى المجتمع لترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده.
وأكد رئيس الجمعية الدكتور توفيق السويلم أن الجمعية تحاول الحد من بعض الظواهر الخطيرة والمرتبطة ارتباطا مباشرا بظاهرة الزواج العشوائي من الخارج جاهدة بمساعدة الجهات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد المهتمين بالعمل الخيري والاجتماعي لإيجاد حلول عملية وبناءة لأوضاع الأسر السعودية التي تعاني من هذه الظواهر وكذلك مساعدة الأسر السعودية المنقطعة والمتعثرة في الخارج والمشمولة بخدمات الجمعية ومد يد العون لهم ومساعدتهم للعودة إلى الوطن بما يتناغم والأنظمة الرسمية ويرضي طموحات الوطن والمواطن.

وصفات قانونية لإصحاح البيئة العدلية وتحقيق الإنصاف السريع

دورات خارج الدوام وموظفات لتسهيل إجراءات النساء والمحاميات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761199.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

خبراء ومختصون في الشأن الحقوقي والعدلي يذهبون إلى أن الحاجة باتت ملحة لتطوير وتحسين البيئة القضائية وأهمية دعم قضايا المرأة أمام المحاكم وإنشاء إدارات نسائية في المحاكم تختص بقضايا المرأة، ومن المطالبات أيضا تحسين البيئة القضائية بشكل عام.

وفي هذا يقول المحامي الدكتور علاء عبدالحميد ناجي: إن المطالبة بالتحسين دون وضع مقاييس معيارية لكل عنصر قد لايكون مقبولا. و لابد من وضع رؤية استراتيجية للبيئة القضائية وبرنامج تطويري معياري يمكن قياس خطواته ومستوياته بشكل علمي وواقعي.

ويعتبر المحامي نواف المطوع تحسين البيئة العدلية أمرا مهما لترابط الأجهزة ببعضها، وفي تحسينها ضمان لتحقيق الجودة والمخرجات التي تعود على المستفيد ونحن نستبشر خيرا في الوزير الجديد بما يعكس هذا التحسن.

المحامي مهند الظاهري قال: غالبا هذه المطالبات من عوام الناس، وبالتالي لا يضعون أيديهم على مواضع النقص أو الخلل في هذا الجهاز الكبير مثل المختصين كالمحامين والعاملين في الجهاز، وبالتالي لا يستشعر المطالب بالإنجازات العظيمة لوزارة العدل في الأعوام الأخيرة، وما هو قادم نراه الأفضل بإذن الله.

أما المستشار القانوني فريال كنج فقالت: إن تحسين البيئة القضائية تعني توفير البنية العدلية المناسبة لإرساء قواعد العدل ورفع الظلم، لأن القضاء من أقوى السلطات، لهذا فإن تحسين بيئة القضاء مرحلة مهمة، وأود أن أشير إلى أهمية وجود مكان مستقل للمحاميات في المحاكم في انتظار جلساتهم أسوة بالرجال، ومن المفترض أن يكون هناك مكاتب للمصالحة والتوفيق تعمل بها متخصصات من خريجات قسم القانون تكون مكاتب منفصلة لكي يحد من تدفق بعض القضايا التي يمكن أن تحل بالصلح.

البيئة المحيطة

المحامي بندر العمودي يعتبر البيئة القضائية من أهم مرتكزات القضاء، فالقاضي حين يكون لديه إحساس أنه في بيئة ذات سلبيات فإنه يتناول القضايا بحرج، أما لو كان الأمر إيجابيا فتكون أعماله وأحكامه إيجابية، وهذا يظهر جليا في القضايا التي يتناولها الاستئناف، حيث تجد بعض القضايا التي تكون عناصرها واضحة لكن القاضي يتناولها بسلبية بسبب البيئة المحيطة، فهي المؤشر الأول في عمل القاضي وفي آلية تناوله للقضايا، على ذلك لا بد من توفير بيئة إدارية حول القاضي تعينه على أداء عمله بالصورة المثلى.

أما الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء، فيرى الحاجة ملحة لتوسيع دائرة المشاركة في طرح الأفكار التطويرية بواسطة جميع الخبرات التي تعزز الأداء الإداري والتقني والتنظيمي للبيئة القضائية.

ويضيف «من المؤسف أن تمضي عقود من الزمان دون أن تتاح لشرائح هامة في المجتمع فرصة المشاركة في تطوير العمل في البيئة القضائية كأساتذة القانون والإدارة والتخطيط الاستراتيجي ورجال الأعمال وخبراء التشريع والمحامين».

بعد الدوام

عن تدريب وتطوير القضاة، يتحدث المحامي والمستشار القانوني حامد بكر فلاته أنه نظرا للتطور الذي يشهده السلك القضائي تم ترقية معظم القضاة إلى الاستئناف والبعض إلى المجلس الأعلى للقضاء كمفتشين قضائيين، كما تم تعيين قضاة جدد في المحاكم العامة، فالدورات التطويرية صارت من الأمور الهامة التي تساعد في التطوير والتحسين على أن يراعى في ذلك أن لا تكون الدورات أثناء الدوام الرسمي وأن تكون عملية لا نظرية يشرف عليها مختصون ذوو خبرة عريقة على أن تشمل هذه الدورات التطويرية موظفي المحاكم باختلاف تخصصاتهم ومهامهم.

«عكاظ» استعرضت مع الخبراء محور واقع المرأة في المحاكم، والذي يتراوح بين إنجاز وبين إطالة وتأخير وقضايا شائكة.. وسألت عن أبرز وأهم مطالبات المرأة في هذا الشأن،

فيقول المحامي علاء ناجي: ربما يكون دخول المحاميات في المجال والترخيص لهن بداية جيدة للحل في هذا الشأن، لكن لابد من أخذ بعض القضايا والمدد الزمنية المرتبطة بها على محمل الجد، ومنها ما يرتبط بقضايا العضل والمطالبة بالحقوق الزوجية من نفقة وخلافه وما يرتبط بها من نتائج وآثار.

ويتفق في ذات الرأي المحامي نزيه موسى ويضيف أن واقع المرأة في المحاكم يمر بنقلة نوعية إيجابية وأعتقد أن المرأة حصلت على حقوق أكثر مما كانت تتوقع خلال الفترة الماضية وتنتظر المزيد.

توظيف نساء

المحامي مهند الظاهري يقول: في رأيي الشخصي لن تحل مشكلة المرأة في المحاكم ما لم يتم توظيف نساء كأعوان للقاضي في مكاتب منفصلة تماما على أن تكون مهمتهم التعرف على المرأة الحاضرة للجلسة أو المحامية أو المتدربة، علما أنه في بعض الجلسات التي تحضر المرأة ببطاقة الأحوال الخاصة بها يطلب منها معرف، فيجب أن يعالج ذلك عن طريق موظفة تتعرف على الحاضرة للجلسة وتطابق الهوية الوطنية لها.

وعلى ذات الرأي يمضي المحامي نواف المطوع ويقول: إن المرأة تحتاج لكادر نسائي يقدم لها خدماتها حتى وصولها للقاضي، فالعدد الحالي قليل ولم يغن المرأة عن الرجال.

معاملة خاصة
واقع المرأة السعودية مقارنة بوضع المرأة في العالم العربي عامة وفي الخليج خاصة يحسب من أفضل الأوضاع في نظر المحامي بندر العمودي إذ أن القضايا الأسرية لاقت اهتماما غير مسبوق من الوزارة، فتم إنشاء أول محكمة تعنى بشؤون الأسرة، ومحاكم الأحوال الشخصية التي تعتبر من أسرع المحاكم إنجازا، كما أن معاملة القاضي مع المرأة تختلف عن معاملته للرجل، وينظر إليها بعين العطف الأسري ما يقوي موقفها في المحاكم عموما، أن القضايا التي تقدم من قبل المرأة تعامل بكل سهولة دون أي تأخير أو مماطلة إلا ما كان فيه حقوق للغير.
في المقابل، ترى المستشار القانوني فريال كنج غير ذلك، وتقول: إن العمل يسير ببطء للأسف في بعض القضايا الأسرية بسبب التراخي وعدم الحزم والمعاقبة، ويجب إصدار الأحكام في حق المماطلين مع الحزم الشديد في القضايا الأسرية والبت العاجل دون مماطلة أو تأخير للحد من العنف والانتقام ومن المشاكل بين الأسر والتي تعقبها كثير من القضايا الكيدية.
قبول ملاحظات النقد بلا توجس
طلبت «عكاظ» من القانونيين تقديم مقترحات لتحسين خدمات وزارة العدل. ويرى المحامي الدكتور علاء ناجي أن أولى الخطوات تتمثل في الصدق مع الذات وقبول النقد واعتباره من باب الرغبة في التطوير لا الانتقاص من القدرة أو تشويه الأداء، إذ لا بد أن تكون الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء متناغمتين في توجهاتهما، كما يجب تفعيل دور القانونيين بما يكفي سد الفجوات.
أما المحامي نواف المطوع فقال إن القضاة ومعاونيهم هم الأساس الذي تقوم عليه الأعمال العدلية وينبغي أن تكون مميزاتهم المالية ورواتبهم مقاربة لما هو قائم في الدول المجاورة.
أما المحامي نزيه موسى فعبر عن أمنياته بتفعيل التواصل بين الحقوقيين ووزارة العدل بصورة أكبر في المرحلة المقبلة بما يحقق المصلحة العامة.. مؤملا تفعيل قرارت قصر الترافع على المحامين نحو مزيد من تطوير الثقافة الحقوقية في المجتمع.
مقترح بحسم الدعاوى في جلستين
المحامي مهند الظاهري عضو لجنة تراحم وضع أمام وزارة العدل جملة من الملاحظات منها صعوبة تواصل محامي اللجنة الوطنية لرعاية السجناء مع ذوي السجين بغرض طب المعلومات اللازمة لخدمة قضيته ويقترح تفعيل شبكة تواصل للوصول لذوي السجين. ومن الملاحظات أيضا ما أسماه عدم تعاون بعض القضاة مع أعضاء لجنة المحامين ويقترح على وزارة العدل مخاطبة مجلس القضاء الأعلى بطلب تعريف القضاة بمهام اللجنة وإرسال تعميم لكافة القضاء بتسهيل أمور مهامها.
ويعتبر الظاهري الوكالات العائق الأكبر في تقدم سير القضايا وتصعيب إجراءاتها ويقترح هنا اعتماد تفويض مؤقت لهيئة الادعاء وأقسام الشرط. أما المستشار القانوني فريال كنج فاقترحت على المحاكم رفض الدعاوى من ثاني جلسة حفاظا على وقت وجهد المراجعين كما تمنت تعديل اللوائح والأنظمة.

لزيادة نقاط أولوية الاستحقاق لكل أسرة

إدراج مواليد الأشهر الثلاثة الأخيرة في برنامج الدعم السكني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761201.htm

متعب العواد (حائل)
أنهت وزارة الاسكان تحديث بيانات 713739 من أرباب الأسر السعودية المستحقة في برنامج الدعم السكني من أصل 754570 أسرة، بعد إضافة المواليد الذين سجلوا في مكاتب وفروع الأحوال المدنية في جميع مناطق ومحافظات المملكة

خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأضافت الوزارة نقاط الاستحقاق عن المواليد الجدد لزيادة مجموع نقاط الأولوية في سجلات المستحقين في برنامج الدعم السكني. وتزامنت عملية التحديث مع تولي الدكتور عصام بن سعد بن سعيد زمام وزارة الاسكان، وصدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية بفرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني.

وسجل برنامج الدعم السكني آخر عملية تحديث لاستحقاق نقاط الأولوية في 12 صفر من السنة الحالية. وتشهد مستشفيات المملكة ولادة طفل كل 30 ثانية وفق إحصاءات طبية حديثة. وبحسب برنامج الدعم السكني، فإن إضافة المواليد في السجل المدني للأسرة يزيد من نقاط أولوية الاستحقاق بإضافة نقطة واحدة.

وأظهرت إحصاءات وزارة الصحة المدونة لدى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات مؤخرا ثبات أرقام عدد المواليد السعوديين الأحياء بين 1428هـ حتى 1432هـ، بما لا يقل عن 255 ألفاً في كل عام، وتبلغ نسبة المواليد في المملكة بحسب إحصاءات الأمم المتحدة 24.9 لكل ألف نسمة، متفوقين بذلك على نسب المواليد في الهند 23.00 ومصر 24.2. ووصل عدد المواليد في المملكة خلال 1432هـ 254.16 ألف مولود، بينما كان العدد عام 1428هـ، 254751 ألف مولود حي، بينما بلغ الأموات من المواليد 4165 مولودا ميتا و 2984 مولوداً في العامين نفسيهما. ويبلغ إجمالي عدد المواليد في المملكة على مدى الخمس سنوات الماضية قرابة 1.8 مليون مولود سعودي. وجاءت تقديرات السكان المبنية على النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن الصادرة عن عام 2012 لتبين أن إجمالي عدد السكان في المملكة 29 مليوناً و195 ألف نسمة، منهم 19 مليونا و838 ألف نسمة.

الالكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

غياب المرأة عن مجالس الإدارات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/26/article_943322.html

آسيا آل الشيخ

كان ولا يزال موضوع مشاركة المرأة ومستوى تمثيلها في مجالس إدارات الشركات السعودية من المواضيع التي يتم تناولها بالكثير من الحذر. وقد أعلن معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي أخيرا أن نسبة مشاركة العنصر النسائي في مجالس إدارات الشركات الخليجية لا يزيد على 1 في المائة منذ عام 2009، وبمقارنة سريعة لنسب مشاركة المرأة على مستوى العالم، نجد أن الدول الاسكندينافية تحتل الصدارة في نسب مشاركة المرأة، حيث تتصدر النرويج القائمة بنسبة 40 في المائة، بينما النسبة هي 16 في المائة في الولايات المتحدة، 15 في المائة في بريطانيا، 11 في المائة في ألمانيا على التوالي حسب "الكاتاليست". الغريب أنه رغم انخفاض نسبة مشاركة المرأة، إلا أن المشاركين في الاستبيان رأوا قيمة مضافة للمرأة المشاركة في مجالس الإدارات تتمثل في إثراء وانضباط النقاش، ويمكن القول إن واقع مشاركة المرأة في مجالس الإدارات لدينا بين الغياب والتغييب.

خلص تقرير نشرته "الماسة كابيتال" إلى أن 22 في المائة من الأصول في منطقة الشرق الأوسط، التي تقدر قيمتها بما يفوق 700 مليار دولار تعود ملكيتها للعنصر النسائي. ودعونا بداية نتفق على أن هناك العديد من النماذج النسائية الناجحة في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في منطقة الخليج، فلم يعد تعليق ضعف مستوى تمثيل المرأة على مسألة الكفاءة مقبولا. فنسبة الـ 20 في المائة من مجلس الشورى المخصصة للسيدات، وهو المجلس المسؤول عن إصدار توصيات لمجلس الوزراء لها علاقة وثيقة بالتنمية، دليل قوي على قدرة المرأة المشاركة في صناعة القرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فكيف تكون نسبة تمثيلها في مجالس الإدارات أقل من 1 في المائة. هذا إذا ما علمنا أيضا التقارب الكبير لنسبة الذكور والإناث حسب الإحصائيات الرسمية، بل أكثر من ذلك أن دراسة حديثة كشفت عن أن أبناء مالكي الشركات من الإناث أكثر من نظرائهم الذكور، ما يعني مشاركة شبه حتمية للإناث في إدارة الشركات العائلية.

من جهة أخرى، فإن الاهتمام الكبير الذي شهده تعليم المرأة، وقد كان آخرها المشاركة الكبيرة والمتميزة في بعض الأحيان للكثير من النساء في برامج الابتعاث، وكذلك الاهتمام الكبير من وزارة العمل على مدى السنوات القلائل الماضية بزيادة نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة في المملكة أسباب كافية لأن تصل نسبة أكبر من النساء إلى مناصب قيادية، وبالتالي إلى مجالس الإدارات لتكون جزءا مهما من صناعة القرار.

وأما التحجج بثقافة المجتمع والذي يعد أكثر الأسباب المثارة عند الحديث عن الموضوع، فلم يعد مقبولا هو الآخر، إذ إن جمعا كبيرا من كبار رجال الأعمال أبدوا ترحيبا بشغل بناتهن للمناصب القيادية في الشركات، وبتمثيل عائلاتهم في مجالس الإدارات. وإذا ما علمنا أن غالبية الشركات السعودية هي شركات عائلية أصبح الأمر أكثر حيرة.

ولا شك أن هذه التصريحات وغيرها في مجملها إيجابية وتدل على تحول واضح في ثقافة المجتمع، ولكن الأهم هنا هو الخطوات العملية، التي تبدأ ببرامج التدريب المتخصصة، ثم انخراط للعنصر النسائي داخل الأقسام المختلفة في الشركات واكتساب الخبرات اللازمة التي تمكنهم من الوصول إلى أعلى الهرم الإداري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول بدأت بتطبيق نظام "الكوتا"، ففي أوروبا اتجهت فرنسا والنرويج إلى تحديد نسبة تمثيل السيدات في مجالس إدارات الشركات بـ 40 في المائة وتتجه ألمانيا حاليا إلى التوجه نفسه.

خلاصة القول هنا، إن ثمة دورا حقيقيا يمكن أن تلعبه النساء المؤهلات في توجيه الشركات، ولكن يجب أولا إزالة تلك العقبات التي طالما وجدت على الطريق واتخاذ خطوات واقعية نحو تحقيق هذا الهدف.

توطين الوظائف والطريق المسدود

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150326/ec25.htm

م. برجس حمود البرجس

قرر مجلس الوزراء السعودي خلال الأسبوع الموافقة على تعديلات في نظام العمل، بمنح وزير العمل صلاحية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء سوق العمل، وتنظيم حركة الأيدي العاملة، وذلك دون إخلال بأحكام نظام العمل والأنظمة ذات العلاقة، ومنح وزارة العمل صلاحية الامتناع عن تجديد رخصة العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة، وإغلاق المنشأة، أو إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل المخالف، وأيضاً منح وزير العمل صلاحية منح مكافأة لا تزيد على 25 في المئة من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد من موظفي التفتيش وغيرهم في الكشف عن أي من مخالفات أحكام النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

مجلس الوزراء ومجلس الاقتصاد والتنمية، سخّرا كل المطلوبات لوزارة العمل دون تقدم يرضي الطموح وربما هذا القرار ليكشف جدوى أعمال الوزارة.

ستترجم هذه القرارات برفع نسبة السعودة في المنشآت في القطاع الخاص، وذلك لأن الأعمال السابقة لعلاج مشكلة التوطين للكوادر البشرية لم تنتج أي مخرجات مأمولة، وبكل بساطة، عملية علاج البطالة وخلق الفرص الوظيفية هي الإقحام في الأعمال القائمة والتي لا تناسب طموح الشباب السعودي ولا الأجر المقابل.

إذا ما أردنا أن نعرف السبب، فلننظر إلى مخرجات السوق السعودي، فنحن لا ننتج أي سلع أو خدمات، فليس لدينا خدمات وأعمال تكنولوجية ولا صناعة كمبيوترات ولا أجهزة طبية ولا صناعات متقدمة ولا صناعة سيارات ومعدات ولا أجهزة ولا صناعات سفن وطائرات وفضاء، فعجباً أن نبحث عن علاج دون وعي بالوضع القائم.

أما مخرجات برنامج (نطاقات) لرفع نسبة السعودة فهي لم تأت بأي نتائج مأمولة، بل بالعكس، فمجموع رواتب الوافدين في القطاع الخاص خلال عام واحد ارتفع 40 في المئة بمقدار 32.96 مليار ريال، وقد ارتفع عدد العمالة الوافدة في نفس الفترة من 7.35 مليون عامل إلى 8.21 مليون عامل أي بزيادة قدرها 860 ألف عامل. أما الموظفين السعوديين في

القطاع الخاص فقد ارتفع 332 ألفا في نفس الفترة، ولكن متوسط رواتب السعوديين انخفض 11 في المئة خلال عامين، أي أن الوظائف المضافة غالبيتها متدنية ورواتبها أقل من 4000 أو حتى 3000 ريال، وهي أقرب للسعودة الوهمية، فيما ارتفع متوسط أجور العمالة الوافدة الشهرية 25 في المئة خلال عام واحد.

وفي العشر سنوات القادمة سيدخل سوق العمل أكثر من 4 مليون شاب وشابة، فيما يقابله تقاعد فقط 500 ألف شخص، وهذا يلزم مسؤولية وضع خطط استراتيجية للدخول في أعمال خلّاقة للفرص الوظيفية المناسبة للمواطن من حيث نوعية العمل والمردود المادي. بالإضافة إلى ذلك، كتبنا سابقاً عن موضوع «البطالة النسائية في المملكة الأسوأ عالمياً» والتي ارتفعت 10 في المئة خلال عام واحد كما هو مذكور في التقارير الرسمية، وهذا موضوع شائك وكبير ويحتاج إلى عمل متكامل، ومقياسنا يجب أن نعي أن لدينا في المملكة «مولود كل دقيقة».

أما بالنسبة لحجم المشكلة الحالية، فنسب البطالة المزعومة في المملكة غير صحيحة، فأرقام الوظائف والبطالة في التقرير الأخير لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ووزارة العمل لا تتوافق مع تفاصيلهم في تقارير أخرى، حيث توضح التقارير أن عدد العاملين السعوديين 4.9 مليون شخص، وهذا لا يمكن أن يكون صحيحا، فعدد العاملين في القطاع العام الحكومي 1.2 مليون شخص، والقطاع العسكري 800 ألف تقريباً، والعاملين في القطاع الخاص 1.5 مليون شخص، أي أن المجموع 3.5 مليون شخص. فالسؤال من أين أتينا بالفرق 1.4 مليون موظف !!!

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6150

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م

http://www.aleqt.com/2015/03/26/article_943317.html